The Open European Journal of Social Science and Education (OEJSSE)
(E-ISSN: 3062-3456) P: 01-13
المجلة الأوروبية المفتوحة للعلوم الاجتماعية والتربوية
Journal homepage: https://easdjournals.com/index.php/oejsse/index

التحولات القانونية والسياسية في ليبيا في ضوء القانون الدولي والعلاقات الدولية: دراسة تحليلية في قضايا السيادة، التدخل، والهجرة والفساد

أشرف علي محمد لامه*
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

* Corresponding author E-mail: ashraf.lamma@bwu.edu.ly

Article history	Received: 05-04-2026	Accepted: 20-06-2026	Published: 05-07-2026

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحولات القانونية والسياسية في ليبيا في ضوء القانون الدولي والعلاقات الدولية، من خلال التركيز على قضايا السيادة، والتدخل الدولي، والهجرة غير القانونية، والفساد المؤسسي. تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الأزمة الليبية بعد عام 2011 لم تعد أزمة سياسية داخلية فحسب، بل تحولت إلى حالة مركبة تتداخل فيها العوامل القانونية والسياسية والأمنية والدولية، الأمر الذي أثّر في قدرة الدولة الليبية على ممارسة سيادتها وبناء مؤسساتها وتحقيق الاستقرار.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، مع توظيف محدود للمنهج المقارن عند الحاجة. كما استندت إلى إطار نظري مركب يجمع بين النظرية الواقعية، والنظرية الليبرالية، والنظرية البنائية، بما يسمح بفهم التداخل بين القوة والمصلحة، والمؤسسات الدولية، والهوية والشرعية في الحالة الليبية. وخصصت الدراسة مطلبًا مستقلًا لتحليل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بليبيا، باعتبارها أحد أهم المداخل لفهم أثر القانون الدولي في مسار الأزمة الليبية.

توصلت الدراسة إلى أن السيادة الليبية ما زالت قائمة من الناحية القانونية، لكنها تعرضت لضعف فعلي بسبب الانقسام السياسي، وتعدد مراكز القوة، وضعف المؤسسات، وتدخل الأطراف الخارجية. كما بيّنت الدراسة أن الهجرة غير القانونية والفساد المؤسسي ليسا مجرد ظاهرتين منفصلتين، بل هما نتيجتان مباشرتان لضعف الدولة، وفي الوقت ذاته عاملان يزيدان من تعقيد الأزمة السياسية والقانونية. وتوصي الدراسة بضرورة بناء إطار دستوري توافقي، وتوحيد المؤسسات، وتعزيز استقلال القضاء، ومكافحة الفساد، وضبط التدخل الخارجي، وتبني استراتيجية وطنية شاملة للهجرة غير القانونية قائمة على الأمن وحقوق الإنسان معًا.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، السيادة، القانون الدولي، العلاقات الدولية، التدخل الدولي، الهجرة غير القانونية، الفساد، مجلس الأمن، بناء الدولة

Nations in the Holy Qur'an: An Analytical Study of Their Concept and the Divine Laws Governing Their Rise and Fall

Ashraf Ali Mohamed Lamma*
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

Abstract

This study aims to analyze the legal and political transformations in Libya in light of international law and international relations, with particular emphasis on issues of sovereignty, international intervention, irregular migration, and institutional corruption. The study is based on the central hypothesis that the Libyan crisis after 2011 can no longer be regarded merely as a domestic political crisis. Rather, it has evolved into a complex situation in which legal, political, security, and international factors intersect, thereby affecting the Libyan state's ability to exercise its sovereignty, build effective institutions, and achieve stability.

The study adopts the descriptive-analytical method, the legal-analytical method, and the case study approach, while making limited use of the comparative method where necessary. It also draws on an integrated theoretical framework combining realism, liberalism, and constructivism, allowing for a comprehensive understanding of the interaction among power and interests, international institutions, identity, and legitimacy in the Libyan context. A separate section is devoted to analyzing United Nations

Security Council resolutions concerning Libya, as they constitute one of the most significant approaches to understanding the impact of international law on the course of the Libyan crisis.
The study concludes that Libyan sovereignty continues to exist from a legal perspective; however, it has been significantly weakened in practice due to political division, the multiplicity of centers of power, institutional fragility, and the intervention of external actors. The findings further demonstrate that irregular migration and institutional corruption are not merely two separate phenomena. Rather, they are direct consequences of state weakness and, at the same time, factors that further complicate the political and legal crisis. The study recommends establishing a consensual constitutional framework, unifying state institutions, strengthening judicial independence, combating corruption, regulating external intervention, and adopting a comprehensive national strategy to address irregular migration based on both security considerations and respect for human rights.

Keywords: Libya, sovereignty, international law, international relations, international intervention, irregular migration, corruption, United Nations Security Council, state-building**.**

المقدمة:

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات قانونية وسياسية عميقة أثّرت في بنية الدولة، ومؤسساتها، وعلاقاتها الإقليمية والدولية. فبعد سقوط النظام السابق، دخلت البلاد مرحلة انتقالية معقدة اتسمت بتعدد الفاعلين السياسيين والعسكريين، وضعف المؤسسات الدستورية، وانقسام السلطة، وغياب الاستقرار التشريعي والتنفيذي، الأمر الذي جعل الدولة الليبية تواجه تحديات متزامنة في مجالات السيادة، والأمن، والشرعية، ومكافحة الفساد، وإدارة الحدود، والتعامل مع التدخلات الخارجية.

إن أهمية دراسة الحالة الليبية لا تنبع فقط من كونها حالة انتقال سياسي متعثر، بل لأنها تمثل نموذجًا واضحًا لتداخل القانون الدولي بالعلاقات الدولية في سياق دولة تعاني من ضعف مؤسسي وانقسام داخلي. فقد أصبحت الأزمة الليبية منذ وقت مبكر موضوعًا حاضرًا في قرارات مجلس الأمن، وفي تقارير الأمم المتحدة، وفي سياسات دول الجوار والاتحاد الأوروبي، خاصة بسبب موقع ليبيا الجغرافي، وثرواتها النفطية، واتساع حدودها، وتحولها إلى نقطة عبور رئيسية للهجرة غير القانونية نحو أوروبا.

وتكشف الحالة الليبية عن إشكالية مركزية تتعلق بمفهوم السيادة في القانون الدولي المعاصر. فالسيادة، من الناحية القانونية، تعني تمتع الدولة بالسلطة العليا داخل إقليمها واستقلالها في علاقاتها الخارجية، غير أن الواقع الليبي يبين أن الاعتراف القانوني بالدولة لا يكفي وحده لضمان ممارسة السيادة فعليًا. فالدولة قد تبقى معترفًا بها دوليًا، لكنها في الوقت نفسه تفقد القدرة العملية على ضبط الحدود، واحتكار استخدام القوة، وتوحيد المؤسسات، وإدارة الموارد العامة، ومكافحة الفساد.

كما أن التدخل الدولي في ليبيا يطرح إشكالية قانونية وسياسية مزدوجة. فمن جهة، جرى تبرير بعض التدخلات الدولية بحماية المدنيين، ودعم العملية السياسية، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز الاستقرار. ومن جهة أخرى، أدت بعض التدخلات إلى تعقيد المشهد الداخلي، وتعزيز الانقسام، وإضعاف القرار الوطني. وقد ظهر هذا التوتر بوضوح في قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرارين 1970 و1973 لسنة 2011، حيث فرض القرار 1970 عقوبات وحظر سلاح وتجميد أصول وأحال الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، بينما أنشأ القرار 1973 منطقة حظر جوي وسمح باتخاذ تدابير لحماية المدنيين .(United Nations Security Council, 2011a, 2011b) وقد وثقت الأمم المتحدة هذين القرارين ضمن سجلها الرسمي الخاص بليبيا.

وتزداد أهمية البحث في ظل استمرار الدور الأممي في ليبيا، إذ جدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بموجب القرار 2796 الصادر في 31 أكتوبر 2025 حتى 31 أكتوبر 2026، وهو ما يدل على أن الأزمة الليبية ما تزال ضمن اهتمام مجلس الأمن والمجتمع الدولي .(United Nations Security Council, 2025) كما أن ملف الهجرة غير القانونية ظل حاضرًا بقوة، فقد أشارت منظمة الهجرة الدولية إلى وجود 939,638 مهاجرًا في ليبيا خلال نوفمبر وديسمبر 2025، وهو رقم يعكس حجم التحدي الأمني والإنساني والقانوني المرتبط بإدارة الحدود والهجرة .(International Organization for Migration, 2025) أما في مجال الفساد، فقد أظهرت بيانات منظمة الشفافية الدولية أن ليبيا حصلت على درجة 13 من 100 في مؤشر مدركات الفساد، واحتلت ترتيبًا متأخرًا جدًا، هو 177 من أصل 182 دولة، بما يعكس خطورة أزمة النزاهة والحوكمة في البلاد.(Transparency International, 2025)

بناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية تجمع بين العلوم السياسية والقانون، من خلال تحليل التحولات القانونية والسياسية في ليبيا في ضوء القانون الدولي والعلاقات الدولية، مع التركيز على قضايا السيادة، والتدخل، والهجرة غير القانونية، والفساد المؤسسي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن ليبيا، رغم استمرار الاعتراف بها كدولة ذات سيادة في النظام الدولي، تعاني من ضعف فعلي في ممارسة هذه السيادة نتيجة الانقسام السياسي والمؤسسي، وتعدد مراكز السلطة، وانتشار الفساد، وضعف القدرة على ضبط الحدود، وتنامي التدخلات الدولية والإقليمية في مسارها السياسي والأمني. وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور إشكالية قانونية وسياسية عميقة تتعلق بمدى قدرة الدولة الليبية على استعادة وظائفها السيادية في ظل التزامات القانون الدولي، وضغوط العلاقات الدولية، وتحديات الهجرة غير القانونية، وتفشي الفساد المؤسسي.

وتكمن الإشكالية المركزية في أن القانون الدولي يؤكد احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، لكنه في الوقت نفسه يجيز أو يبرر، في حالات معينة، تدخل المجتمع الدولي لحماية المدنيين أو حفظ الأمن والسلم الدوليين. وفي الحالة الليبية، أدى هذا التداخل إلى إضعاف الحدود الفاصلة بين الدعم الدولي المشروع والتدخل السياسي المؤثر في القرار الوطني. كما أن ضعف المؤسسات الداخلية جعل ليبيا أكثر عرضة لتأثير الفاعلين الخارجيين، وأكثر عجزًا عن إدارة ملفات الهجرة والفساد وبناء الدولة.

أسئلة البحث

السؤال الرئيسي

كيف أثرت قواعد القانون الدولي وتفاعلات العلاقات الدولية في التحولات القانونية والسياسية في ليبيا، خاصة في قضايا السيادة، والتدخل الدولي، والهجرة غير القانونية، والفساد المؤسسي؟

الأسئلة الفرعية

1. ما طبيعة التحولات القانونية والسياسية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011؟
2. كيف انعكس ضعف المؤسسات على ممارسة السيادة الليبية فعليًا؟
3. ما حدود مشروعية التدخل الدولي في ليبيا من منظور القانون الدولي؟
4. ما أثر قرارات مجلس الأمن في المسار القانوني والسياسي للأزمة الليبية؟
5. كيف أسهم الانقسام السياسي في تفاقم ظاهرتي الهجرة غير القانونية والفساد؟
6. ما العلاقة بين الفساد المؤسسي وتعثر بناء الدولة في ليبيا؟
7. كيف أثرت الهجرة غير القانونية في علاقات ليبيا الإقليمية والدولية؟
8. ما الآليات القانونية والسياسية الممكنة لتعزيز السيادة وبناء المؤسسات الليبية؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1. تحليل التحولات القانونية والسياسية في ليبيا في ضوء القانون الدولي والعلاقات الدولية.
2. توضيح العلاقة بين ضعف السيادة الفعلية والانقسام السياسي والمؤسسي.
3. دراسة التدخل الدولي في ليبيا بين المشروعية القانونية والاعتبارات السياسية.
4. تحليل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بليبيا وأثرها في مسار الأزمة.
5. دراسة الهجرة غير القانونية بوصفها تحديًا سياديًا وأمنيًا وإنسانيًا.
6. تحليل الفساد المؤسسي باعتباره أحد معوقات بناء الدولة في ليبيا.
7. توظيف النظريات السياسية الكبرى، الواقعية والليبرالية والبنائية، في تفسير الحالة الليبية.
8. تقديم نتائج وتوصيات قابلة للاستفادة منها أكاديميًا وعمليًا.

أهمية البحث

أولًا: الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث في أنه يعالج موضوعًا متعدد الأبعاد يجمع بين القانون الدولي، والعلوم السياسية، والعلاقات الدولية، ودراسات بناء الدولة. كما يسهم البحث في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالحالة الليبية من خلال تقديم قراءة تحليلية متكاملة لا تفصل بين السيادة والتدخل والهجرة والفساد، بل تنظر إليها بوصفها قضايا مترابطة داخل أزمة الدولة الليبية.

كما تتضح الأهمية العلمية من اعتماد البحث على دراسات سابقة منشورة في مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد، وهي دراسات تناولت موضوعات قريبة من صلب البحث، مثل دور المؤسسات الدستورية في مكافحة الفساد، إعادة بناء الدول بعد النزاعات، التدخل الإنساني والسيادة، دور المؤسسات الحكومية في مكافحة الهجرة غير القانونية، واختصاص المحكمة الجنائية الدولية في الحالة الليبية (Al-Daiki & Aldbiab, 2026; Abdulwahab, 2026; Bakr, 2026; Saleh, 2026; Mohamed, 2026).

ثانيًا: الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية للبحث في أنه يتناول قضايا واقعية تؤثر في مستقبل الدولة الليبية، مثل بناء المؤسسات، ومكافحة الفساد، وضبط الحدود، وتقليل التدخل الخارجي، وتعزيز الشرعية السياسية. ويمكن أن يستفيد من هذا البحث صناع القرار، والمؤسسات القانونية والسياسية، والباحثون، وطلبة الدراسات العليا، من خلال ما يقدمه من تحليل يساعد على فهم جذور الأزمة واقتراح مسارات إصلاحية قابلة للتطبيق.

منهجية البحث

يعتمد البحث على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة:

1. المنهج الوصفي التحليلي

يستخدم هذا المنهج لوصف واقع التحولات القانونية والسياسية في ليبيا، وتحليل أسبابها ونتائجها. ويعد مناسبًا لأن موضوع البحث لا يقتصر على عرض وقائع تاريخية، بل يتطلب تفسير العلاقة بين ضعف المؤسسات، وتراجع السيادة، وتنامي الفساد، واتساع الهجرة غير القانونية.

2. المنهج القانوني التحليلي

يستخدم هذا المنهج لتحليل المبادئ القانونية المرتبطة بالسيادة، وعدم التدخل، والتدخل الإنساني، وقرارات مجلس الأمن، ومكافحة الفساد، والهجرة غير القانونية. كما يساعد على فهم مدى انسجام التدخلات الدولية مع قواعد القانون الدولي، ومدى تأثيرها في المسار السياسي الليبي.

3. منهج دراسة الحالة

يعتمد البحث على ليبيا كحالة تطبيقية، لأنها تقدم نموذجًا واضحًا لدولة تواجه أزمة انتقال سياسي، وضعفًا مؤسسيًا، وتدخلات خارجية، وتحديات أمنية وقانونية متشابكة.

4. المنهج المقارن

يستخدم المنهج المقارن بصورة محدودة عند الحاجة، خاصة عند مقارنة المبادئ القانونية العامة المتعلقة بالسيادة والتدخل مع تطبيقها في الحالة الليبية، أو عند الإشارة إلى تجارب دولية في بناء الدولة بعد النزاعات.

حدود البحث

الحدود الموضوعية

يركز البحث على التحولات القانونية والسياسية في ليبيا في ضوء القانون الدولي والعلاقات الدولية، مع التركيز على أربعة محاور رئيسية: السيادة، التدخل الدولي، الهجرة غير القانونية، والفساد المؤسسي.

الحدود المكانية

تنحصر الدراسة في الدولة الليبية، مع الإشارة إلى بعدها الإقليمي والدولي بحكم ارتباط الأزمة الليبية بدول الجوار، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والقوى الإقليمية والدولية.

الحدود الزمنية

يركز البحث على المرحلة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2026، باعتبارها المرحلة التي شهدت أبرز التحولات القانونية والسياسية في ليبيا، واستمرار دور مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

مفاهيم ومصطلحات البحث

1. السيادة

السيادة هي السلطة العليا التي تتمتع بها الدولة داخل إقليمها، واستقلالها في إدارة علاقاتها الخارجية دون خضوع لإرادة دولة أخرى. ويؤكد القانون الدولي مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، غير أن هذا المبدأ أصبح في الواقع المعاصر مرتبطًا بالتزامات دولية، خاصة في مجالات حقوق الإنسان والأمن والسلم الدوليين.(Shaw, 2017)

2. السيادة القانونية والسيادة الفعلية

السيادة القانونية تعني الاعتراف الدولي بالدولة وبشخصيتها القانونية، أما السيادة الفعلية فتعني قدرة الدولة على ممارسة سلطتها داخل الإقليم، وضبط الحدود، واحتكار استخدام القوة، وتنفيذ القانون. وفي الحالة الليبية، تظهر الفجوة بين السيادة القانونية القائمة والسيادة الفعلية الضعيفة.

3. التدخل الدولي

يقصد بالتدخل الدولي قيام دولة أو منظمة دولية بالتأثير في شؤون دولة أخرى، سواء سياسيًا أو عسكريًا أو اقتصاديًا أو إنسانيًا. وقد يكون التدخل مشروعًا إذا استند إلى تفويض قانوني واضح، وقد يكون محل إشكال إذا تعارض مع مبدأ عدم التدخل أو استُخدم لتحقيق مصالح سياسية.

4. التدخل الإنساني

التدخل الإنساني هو تدخل يهدف إلى حماية السكان من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثل جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية. غير أن هذا المفهوم يظل محل جدل بسبب احتمال توظيفه سياسيًا من قبل القوى الكبرى.(Bellamy, 2009)

5. الهجرة غير القانونية

الهجرة غير القانونية هي انتقال الأفراد عبر الحدود دون احترام الشروط القانونية للدخول أو العبور أو الإقامة. وفي ليبيا، ترتبط هذه الظاهرة بضعف الدولة، واتساع الحدود، وشبكات التهريب، وضغوط العلاقات مع أوروبا ودول الجوار.

6. الفساد المؤسسي

الفساد المؤسسي هو استغلال السلطة العامة لتحقيق مصالح خاصة، ويشمل الرشوة، والمحسوبية، وسوء استخدام المال العام، وتسييس المؤسسات، وضعف الشفافية والمساءلة. ويمثل الفساد عائقًا رئيسيًا أمام بناء الدولة وتحقيق التنمية والاستقرار.

7. بناء الدولة

بناء الدولة هو عملية إنشاء أو إعادة بناء المؤسسات السياسية والقانونية والإدارية والأمنية القادرة على ممارسة السلطة، وتقديم الخدمات، وفرض القانون، وحماية الحقوق، وتحقيق الاستقرار.

الدراسات السابقة

تمهيد

تعد الدراسات السابقة من العناصر المهمة في بناء البحث العلمي، لأنها توضح موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات الموجودة، وتكشف ما تناولته الدراسات السابقة وما لم تتناوله بصورة كافية. وفي هذا البحث، جرى الاعتماد على مجموعة من الدراسات المنشورة في مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد، إلى جانب مراجع قانونية وسياسية وتقارير دولية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات السابقة المختارة تتصل بموضوع البحث من زوايا مختلفة: فبعضها تناول السيادة والتدخل، وبعضها ركز على الفساد، وبعضها اهتم بالهجرة غير القانونية، وبعضها عالج بناء الدولة أو المؤسسات الدستورية. ومن ثم، فإن القيمة المضافة لهذا البحث تتمثل في الجمع بين هذه المحاور داخل إطار تحليلي واحد.

1.دراسة Al-Daiki و Aldbiabحول المؤسسات الدستورية ومكافحة الفساد

تناولت دراسة Al-Daiki و Aldbiab (2026)دور المؤسسات الدستورية الليبية في مكافحة الفساد. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تربط بين فعالية مكافحة الفساد وبين وجود مؤسسات دستورية قادرة على الرقابة والمساءلة. فمن غير الممكن بناء سياسة فعالة لمكافحة الفساد في ظل غياب سلطة تشريعية مستقرة، وقضاء مستقل، وأجهزة رقابية قادرة على تنفيذ القانون.
تستفيد الدراسة الحالية من هذا العمل في تأكيد أن أزمة الفساد في ليبيا ليست مجرد أزمة أخلاقية أو إدارية، بل هي أزمة مؤسسية ودستورية بالدرجة الأولى. فضعف المؤسسات يسمح بتداخل الصلاحيات، وتسييس الرقابة، وغياب المحاسبة، الأمر الذي ينعكس سلبًا على السيادة الداخلية للدولة.

2. دراسة Abdulwahab حول إعادة بناء الدول بعد النزاعات

ركزت دراسة Abdulwahab (2026) على استراتيجيات إعادة بناء الدول بعد النزاعات. وتعد هذه الدراسة مهمة لأنها تضع الحالة الليبية ضمن إطار أوسع يتعلق بالدول الخارجة من النزاعات، حيث لا يكفي وقف القتال لتحقيق الاستقرار، بل يجب بناء مؤسسات سياسية وأمنية وقانونية قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية.
وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في توضيح أن إعادة بناء الدولة الليبية تتطلب أكثر من ترتيبات سياسية مؤقتة. فهي تحتاج إلى دستور توافقي، ومؤسسات موحدة، ومصالحة وطنية، وإصلاح أمني، وعدالة انتقالية، ومكافحة جدية للفساد.

3.دراسة Bakr حول التدخل الإنساني والسيادة

تناولت دراسة Bakr (2026) التدخل الإنساني الدولي بين مشروعية الحماية وانتهاك السيادة في القانون الدولي المعاصر. وتعد هذه الدراسة من أكثر الدراسات ارتباطًا بموضوع البحث، لأنها تعالج جوهر الإشكالية الليبية المتمثلة في العلاقة بين حماية المدنيين واحترام سيادة الدولة.
تستفيد الدراسة الحالية من هذا الطرح في تحليل القرار 1973 لسنة 2011، وما ترتب عليه من تدخل عسكري دولي. فالإشكال لا يتعلق فقط بما إذا كان التدخل مشروعًا عند صدوره، بل يتعلق أيضًا بآثاره اللاحقة على وحدة الدولة واستقرارها وبناء مؤسساتها.

4.دراسة Elelam حول الأمم المتحدة وإدارة الأزمات الدولية

ناقشت دراسة Elelam (2025) دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية وجدلية التوازن بين مبدأ عدم التدخل والتدخل الإنساني. وتفيد هذه الدراسة في فهم الدور الأممي في ليبيا، خاصة أن مجلس الأمن كان حاضرًا منذ بداية الأزمة من خلال قرارات متعددة، وأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا استمرت في أداء دور سياسي مهم.
وتؤكد هذه الدراسة أن الأمم المتحدة قد توفر إطارًا قانونيًا وسياسيًا لإدارة الأزمات، لكنها لا تستطيع وحدها حل النزاعات إذا غاب التوافق الداخلي أو تعارضت مصالح القوى الدولية.

5.دراسة Saleh حول المؤسسات الحكومية والهجرة غير القانونية

تناولت دراسة Saleh (2026) دور المؤسسات الحكومية الليبية في مكافحة الهجرة غير القانونية ضمن إطار العلاقات الدولية. وتعد هذه الدراسة ذات صلة مباشرة بموضوع البحث لأنها تربط بين الهجرة، والسيادة، والعلاقات الدولية. فالهجرة غير القانونية في ليبيا لا يمكن فهمها باعتبارها مجرد حركة أفراد عبر الحدود، بل هي ظاهرة ترتبط بضعف الدولة، وامتداد شبكات التهريب، والضغوط الأوروبية، وحالة عدم الاستقرار الأمني.
وتدعم هذه الدراسة فكرة أن معالجة الهجرة لا ينبغي أن تكون أمنية فقط، بل يجب أن تكون قانونية وإنسانية وتنموية، مع تعاون دولي عادل يحترم السيادة الليبية وحقوق المهاجرين.

6.دراسة Mohamed حول المحكمة الجنائية الدولية والحالة الليبية

تناولت دراسة Mohamed (2026) النطاق الزمني لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية في الحالة الليبية. وترتبط هذه الدراسة مباشرة بقرار مجلس الأمن 1970، الذي أحال الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتكشف أهمية هذه الدراسة عن أن الأزمة الليبية لم تكن سياسية فقط، بل اكتسبت بعدًا جنائيًا دوليًا يتعلق بالمساءلة عن الجرائم الخطيرة.
وتفيد الدراسة الحالية من هذا الطرح في تحليل العلاقة بين العدالة الدولية والسيادة الوطنية، خاصة أن تدخل المحكمة الجنائية الدولية في حالات معينة قد يكون ضروريًا لمكافحة الإفلات من العقاب، لكنه قد يثير أيضًا تساؤلات حول العلاقة بين القضاء الوطني والقضاء الدولي.

7.دراسة Naser حول الدور الجزائري في الأزمة الليبية

ركزت دراسة Naser (2025) على الدور والموقف الجزائري من الأزمة الليبية. وتعد هذه الدراسة مهمة لأنها تبرز البعد الإقليمي للأزمة، وتوضح أن ليبيا ليست حالة داخلية منعزلة، بل تمثل ملفًا أمنيًا وسياسيًا مهمًا لدول الجوار، خاصة الجزائر وتونس ومصر وتشاد والنيجر والسودان.
وتفيد هذه الدراسة في دعم البعد الخاص بالعلاقات الدولية، إذ تبين أن استقرار ليبيا يرتبط بأمن المنطقة، وأن دول الجوار تنظر إلى الأزمة الليبية من زاوية أمن الحدود، والهجرة، والإرهاب، والتوازن السياسي الإقليمي.

8.دراسة Abujarada حول غاز شرق المتوسط والتحالفات الدولية

تناولت دراسة Abujarada (2026) اكتشافات الغاز في شرق المتوسط وإعادة تشكيل التحالفات الدولية تجاه الأزمة الليبية. وتعد هذه الدراسة مهمة لأنها تضيف البعد الجيوسياسي والاقتصادي إلى تحليل الأزمة الليبية. فالمصالح الدولية في ليبيا لا ترتبط فقط بالأمن والهجرة، بل تمتد إلى الطاقة والموقع الجغرافي والتحالفات الإقليمية.
وتنسجم هذه الدراسة مع المنظور الواقعي في العلاقات الدولية، الذي يفسر سلوك الدول من خلال المصالح والقوة والتنافس الاستراتيجي (Morgenthau, 2006).

9.دراسة غريبي والتريكي حول السياسة العامة والفساد المؤسسي

تناولت دراسة غريبي والتريكي (2025) أثر السياسة العامة في الحد من ظاهرة الفساد المؤسسي في ليبيا. وتعد هذه الدراسة من المراجع المهمة في البحث، لأنها تؤكد أن مكافحة الفساد تحتاج إلى سياسات عامة فعالة، وليس فقط إلى نصوص قانونية.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذا الطرح في بيان أن الفساد في ليبيا يرتبط بضعف التخطيط، وغياب الرقابة، وتعدد مراكز القرار، وعدم استقرار المؤسسات. ومن ثم، فإن مواجهة الفساد تتطلب إصلاحًا سياسيًا وإداريًا وقانونيًا متكاملًا.

10.دراسة الأزرق حول الفساد والنمو الاقتصادي

ناقشت دراسة الأزرق (2025) أثر الفساد في النمو الاقتصادي في دول شمال أفريقيا. وتفيد هذه الدراسة في توسيع فهم الفساد من كونه ظاهرة قانونية إلى كونه عاملًا مؤثرًا في التنمية والاقتصاد السياسي. فالفساد لا يضعف المؤسسات فقط، بل يؤدي أيضًا إلى تراجع الثقة، وإهدار الموارد، وإضعاف قدرة الدولة على تحقيق التنمية.

وتؤكد هذه الدراسة أن مكافحة الفساد في ليبيا ليست مسألة أخلاقية أو إدارية فحسب، بل شرط أساسي لبناء الدولة وتعزيز السيادة الاقتصادية.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة أنها تناولت قضايا مهمة ومتصلة بموضوع البحث، لكنها في الغالب عالجت كل قضية بشكل مستقل. فهناك دراسات ركزت على الفساد، وأخرى على التدخل الدولي، وثالثة على الهجرة، ورابعة على بناء الدولة أو المؤسسات الدستورية. أما الدراسة الحالية فتحاول تجاوز هذا التجزؤ من خلال تقديم تحليل تكاملي يربط بين السيادة والتدخل والهجرة والفساد ضمن إطار واحد.

وتتمثل الفجوة البحثية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها في أن الأزمة الليبية لا يمكن فهمها من خلال محور واحد، بل من خلال تفاعل عدة محاور: ضعف الدولة داخليًا، وتدخل الفاعلين خارجيًا، وتحديات الهجرة والفساد، ومحدودية قدرة القانون الدولي على إنتاج استقرار سياسي ما لم توجد مؤسسات وطنية قوية.

الإطار النظري

يقوم الإطار النظري لهذا البحث على ثلاث نظريات رئيسية في العلاقات الدولية، وهي النظرية الواقعية، والنظرية الليبرالية، والنظرية البنائية، إضافة إلى المقاربة القانونية المتعلقة بالسيادة والتدخل الدولي.

أولًا: النظرية الواقعية

تنطلق النظرية الواقعية من افتراض أن النظام الدولي يتسم بالفوضى، وأن الدول تسعى إلى حماية أمنها ومصالحها وتعظيم قوتها في ظل غياب سلطة دولية عليا قادرة على إلزام الجميع .(Morgenthau, 2006; Waltz, 1979) ووفقًا لهذا المنظور، فإن سلوك الدول تجاه ليبيا لا يمكن فهمه من خلال الخطاب الإنساني أو القانوني فقط، بل يجب تحليله في ضوء المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية.

تساعد الواقعية على تفسير اهتمام القوى الإقليمية والدولية بليبيا، فليبيا تمتلك موقعًا جغرافيًا مهمًا في جنوب المتوسط، وثروات نفطية وغازية، وحدودًا واسعة مع دول أفريقية وعربية، كما أنها أصبحت نقطة رئيسية في ملف الهجرة نحو أوروبا. وبذلك، فإن التدخلات في ليبيا ترتبط بتنافس على النفوذ والمصالح، وليس فقط برغبة مجردة في دعم الاستقرار.

ومن هذا المنظور، فإن ضعف الدولة الليبية وفراغ السلطة جعلا البلاد مجالًا لتنافس الفاعلين الخارجيين. فكلما ضعفت قدرة الدولة على احتكار القوة وفرض القانون، زادت قدرة الأطراف الخارجية على التأثير في قراراتها ومساراتها السياسية.

ثانيًا: النظرية الليبرالية

تركز النظرية الليبرالية على أهمية المؤسسات الدولية، والقانون الدولي، والتعاون متعدد الأطراف، والديمقراطية، وحقوق الإنسان في تنظيم العلاقات الدولية وتقليل النزاعات .(Keohane, 1984; Baylis et al., 2020) ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى دور الأمم المتحدة في ليبيا باعتباره محاولة لإدارة الأزمة ودعم الحوار السياسي وبناء المؤسسات.

تظهر الليبرالية بوضوح في مسار قرارات مجلس الأمن، وفي دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وفي الاتفاقات السياسية التي حاولت جمع الأطراف الليبية حول مسار انتقالي. غير أن الحالة الليبية تكشف أيضًا حدود المنظور الليبرالي، إذ إن المؤسسات الدولية قد توفر إطارًا للتسوية، لكنها لا تستطيع فرض الاستقرار إذا لم تتوافر إرادة داخلية، وإذا ظلت مصالح الدول الكبرى والإقليمية متعارضة.

وبذلك، فإن الليبرالية تساعد على فهم أهمية القانون الدولي والمؤسسات الدولية، لكنها لا تكفي وحدها لتفسير تعثر بناء الدولة في ليبيا.

ثالثًا: النظرية البنائية

تركز النظرية البنائية على دور الأفكار والهويات والمعايير والشرعية في تشكيل سلوك الدول والفاعلين السياسيين .(Wendt, 1999) ووفقًا لهذه النظرية، فإن الأزمة الليبية لا ترتبط فقط بالمصالح المادية أو التدخلات الخارجية، بل ترتبط أيضًا بمشكلة الشرعية، وتعدد الهويات السياسية والاجتماعية، وضعف الثقة بين المكونات الداخلية.

تساعد البنائية على فهم أن الصراع في ليبيا ليس مجرد صراع على السلطة أو الموارد، بل هو أيضًا صراع حول معنى الدولة، ومصدر الشرعية، وطبيعة النظام السياسي، وعلاقة المركز بالأطراف، ودور القبيلة، ومكانة المؤسسات الرسمية. كما أن الخطابات السياسية المتنافسة حول الثورة والشرعية والتدخل الأجنبي والمصالحة أسهمت في إطالة الأزمة.

ومن ثم، فإن بناء الدولة الليبية لا يتطلب إصلاحًا قانونيًا فقط، بل يحتاج أيضًا إلى بناء هوية وطنية جامعة، وثقافة سياسية تقوم على المواطنة، وثقة متبادلة بين المواطن والمؤسسات.

رابعًا: المقاربة القانونية للسيادة والتدخل

تستند المقاربة القانونية إلى أن السيادة وعدم التدخل يمثلان ركيزتين أساسيتين في القانون الدولي، لكن تطور قواعد حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والمسؤولية عن الحماية جعل السيادة مرتبطة بمسؤولية الدولة عن حماية سكانها .(Cassese, 2005; Shaw, 2017) وفي الحالة الليبية، يظهر التوتر بين مبدأ السيادة من جهة، وتدخل مجلس الأمن والمجتمع الدولي من جهة أخرى.

وبذلك، فإن فهم الحالة الليبية يتطلب الجمع بين النظريات السياسية والمقاربة القانونية. فالواقعية تفسر المصالح والقوة، والليبرالية تفسر دور المؤسسات الدولية، والبنائية تفسر الهوية والشرعية، أما القانون الدولي فيوضح الإطار المعياري للتدخل والسيادة والمساءلة.

المبحث الأول: السيادة والتحولات القانونية والسياسية في ليبيا

المطلب الأول: مفهوم السيادة بين النص القانوني والواقع السياسي

تعد السيادة من أهم مفاهيم القانون الدولي والعلوم السياسية، لأنها تمثل الأساس الذي تقوم عليه الدولة الحديثة. غير أن السيادة ليست مفهومًا بسيطًا أو ثابتًا، بل تتغير دلالاتها بحسب السياق التاريخي والسياسي. ففي الفهم التقليدي، تعني السيادة أن الدولة تملك السلطة العليا داخل إقليمها، وأنها مستقلة في علاقاتها الخارجية. أما في الفهم المعاصر، فقد أصبحت السيادة مرتبطة بمسؤوليات قانونية وسياسية، مثل احترام حقوق الإنسان، ومكافحة الجريمة المنظمة، وضبط الحدود، والوفاء بالالتزامات الدولية.

وفي الحالة الليبية، تظهر مشكلة السيادة في التمييز بين السيادة القانونية والسيادة الفعلية. فليبيا لا تزال دولة معترفًا بها دوليًا، ولها مقعد في الأمم المتحدة، وتخضع قراراتها ومؤسساتها للنظام القانوني الدولي. غير أن ممارسة السيادة داخل الإقليم تواجه تحديات كبيرة بسبب الانقسام السياسي والمؤسسي، وتعدد الفاعلين المسلحين، وضعف السيطرة على الحدود، وانتشار الفساد.

ومن هنا، فإن السيادة الليبية ليست غائبة قانونيًا، لكنها متعثرة عمليًا. وهذا التعثر لا ينتج فقط عن التدخل الخارجي، بل أيضًا عن ضعف الداخل، لأن الدولة التي لا تملك مؤسسات قادرة على تنفيذ القانون تكون أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية.

المطلب الثاني: التحولات السياسية بعد عام 2011

بعد عام 2011، دخلت ليبيا مرحلة انتقالية صعبة تميزت بغياب الاستقرار السياسي، وتعدد الحكومات، وتداخل السلطات، وضعف القدرة على بناء مؤسسات دائمة. وقد أدى ذلك إلى استمرار الجدل حول الشرعية السياسية، وتعثر المسار الدستوري، وصعوبة تنظيم انتخابات تحظى بقبول واسع.

إن التحول السياسي في ليبيا لم يكن انتقالًا من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي مستقر، بل كان انتقالًا مفتوحًا على احتمالات متعددة. فغياب المؤسسات الوسيطة، وضعف الأحزاب، وانتشار السلاح، وتدخل الأطراف الخارجية، كلها عوامل جعلت المرحلة الانتقالية طويلة ومعقدة.

كما أن الانقسام السياسي أثّر في المجال القانوني، إذ أصبح التشريع والتنفيذ والرقابة محل نزاع بين سلطات ومؤسسات متنافسة. ومن ثم، فإن التحول القانوني لم يكن قادرًا على مواكبة الحاجة إلى بناء دولة موحدة، لأن القانون نفسه ظل مرتبطًا بميزان القوى السياسي.

المطلب الثالث: المؤسسات الدستورية وأزمة الشرعية

تمثل المؤسسات الدستورية العمود الفقري للدولة الحديثة، لأنها تحدد قواعد السلطة وتوزيع الصلاحيات وضمان الحقوق. وفي الحالة الليبية، أدى غياب دستور دائم وتوافقي إلى استمرار أزمة الشرعية. فكل طرف سياسي يستند إلى تفسير معين للشرعية، سواء من خلال الانتخابات السابقة، أو الاتفاقات السياسية، أو الدعم الدولي، أو الأمر الواقع.

وتشير دراسة Al-Daiki و Aldbiab (2026)إلى أهمية المؤسسات الدستورية في مكافحة الفساد، وهو ما يؤكد أن الأزمة الدستورية ليست مسألة نظرية فقط، بل لها آثار مباشرة على الإدارة والرقابة والمساءلة. فكلما ضعفت المؤسسات الدستورية، زادت فرص الفساد، وتراجعت الثقة في الدولة، وضعفت شرعية القرارات العامة.

ومن ثم، فإن بناء السيادة في ليبيا يبدأ من بناء الشرعية الدستورية. فالسيادة لا تمارسها سلطة منقسمة أو مؤسسات متنازعة، بل تمارسها دولة تملك إطارًا دستوريًا واضحًا ومؤسسات قادرة على تنفيذ القانون.

المبحث الثاني: التدخل الدولي وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بليبيا

المطلب الأول: التدخل الدولي بين حماية المدنيين واحترام السيادة

يعد التدخل الدولي من أكثر القضايا إثارة للجدل في القانون الدولي. فمن ناحية، يؤكد ميثاق الأمم المتحدة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويحظر استخدام القوة أو التهديد بها إلا في حالات محددة. ومن ناحية أخرى، قد يتدخل مجلس الأمن عندما يرى أن حالة معينة تهدد الأمن والسلم الدوليين.

في الحالة الليبية، جرى تبرير التدخل الدولي عام 2011 بحماية المدنيين. غير أن الجدل استمر حول ما إذا كان التدخل قد بقي ضمن حدود الحماية، أم تجاوز ذلك إلى التأثير في مسار الصراع السياسي. وتظهر هنا أهمية دراسة(2026) Bakr ، التي تناقش التدخل الإنساني بين مشروعية الحماية وانتهاك السيادة، إذ تساعد هذه الدراسة على فهم الإشكال القانوني الذي طرحته الحالة الليبية.

ولا يمكن إنكار أن حماية المدنيين مبدأ مهم في القانون الدولي، لكن المشكلة تظهر عندما تتحول الحماية إلى مدخل لتغيير موازين القوى أو إطالة أمد النزاع. ولذلك فإن التدخل الدولي يجب أن يكون مقيدًا بضوابط قانونية واضحة، وأن يتبع بخطة جادة لبناء المؤسسات لا بمجرد إسقاط توازن سياسي قائم.

المطلب الثاني: القرار 1970 لسنة 2011

أصدر مجلس الأمن القرار 1970 في 26 فبراير 2011، وفرض بموجبه حظرًا على السلاح، ومنع سفر، وتجميد أصول، كما أحال الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية .(United Nations Security Council, 2011a) ويعد هذا القرار نقطة تحول قانونية مهمة، لأنه نقل الأزمة الليبية من إطار داخلي إلى إطار دولي.

من الناحية القانونية، يمثل القرار 1970 تفعيلًا لدور مجلس الأمن في مواجهة ما اعتُبر تهديدًا للسلم والأمن الدوليين. ومن الناحية السياسية، كشف القرار أن المجتمع الدولي لم يعد ينظر إلى السيادة كحماية مطلقة للسلطة الداخلية، خاصة في حالات الانتهاكات الجسيمة. غير أن هذا القرار فتح أيضًا الباب أمام مرحلة من التدويل العميق للأزمة الليبية.

المطلب الثالث: القرار 1973 لسنة 2011

صدر القرار 1973 في 17 مارس 2011، وفرض منطقة حظر جوي، وسمح باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين (United Nations Security Council, 2011b).ويعد هذا القرار من أكثر القرارات إثارة للجدل، لأنه ارتبط بالتدخل العسكري الدولي في ليبيا.

من الناحية القانونية، استند القرار إلى حماية المدنيين. أما من الناحية السياسية، فقد أثار تساؤلات حول حدود التفويض الدولي، وما إذا كانت العمليات التي تلته قد التزمت بمقصد الحماية أم تجاوزته. ولذلك يمثل القرار 1973 حالة مركزية لدراسة العلاقة بين القانون الدولي والسياسة الدولية.

المطلب الرابع: القرار 2009 لسنة 2011 وإنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

بعد سقوط النظام السابق، أصدر مجلس الأمن القرار 2009 لسنة 2011، الذي ارتبط بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا UNSMIL ودعم المرحلة الانتقالية (United Nations Security Council, 2011c). ويمثل هذا القرار انتقالًا من مرحلة التدخل العسكري وحماية المدنيين إلى مرحلة بناء الدولة ودعم المؤسسات.

غير أن هذا الانتقال لم يكن سهلًا، لأن ليبيا لم تكن تمتلك مؤسسات قوية قادرة على استيعاب الدعم الدولي وتحويله إلى إصلاحات داخلية. فالمشكلة لم تكن في غياب الدعم الدولي فقط، بل في ضعف البيئة السياسية والمؤسسية التي تستقبل هذا الدعم.

المطلب الخامس: القرار 2259 لسنة 2015 ودعم الاتفاق السياسي

أيّد القرار 2259 لسنة 2015 الاتفاق السياسي الليبي ودعم حكومة الوفاق الوطني (United Nations Security Council, 2015). ويظهر هذا القرار محاولة مجلس الأمن معالجة أزمة الشرعية عبر دعم إطار سياسي توافقي.

غير أن التجربة أوضحت أن الاعتراف الدولي لا يكفي وحده لإنتاج شرعية داخلية مستقرة. فالشرعية تحتاج إلى قبول داخلي، ومؤسسات موحدة، وقدرة على تنفيذ السياسات. ومن ثم، فإن الدعم الدولي يمكن أن يساعد في بناء الشرعية، لكنه لا يستطيع خلقها من الخارج بصورة كاملة.

المطلب السادس: القراران 2702 و2796 وتمديد ولايةUNSMIL

مدد مجلس الأمن بموجب القرار 2702 لسنة 2023 ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى 31 أكتوبر 2024 (United Nations Security Council, 2023). ثم جرى تمديد ولاية البعثة لاحقًا بموجب القرار 2796 الصادر في 31 أكتوبر 2025 حتى 31 أكتوبر 2026، وهو ما يعكس استمرار اعتماد المجتمع الدولي على الدور الأممي في إدارة الأزمة السياسية الليبية (United Nations Security Council, 2025).

وتدل هذه القرارات على أن الأزمة الليبية ما تزال ممتدة، وأن المجتمع الدولي لم يصل بعد إلى مرحلة إنهاء الدور الأممي السياسي في البلاد. كما تكشف أن الحل لا يزال مرتبطًا بمسار سياسي تدعمه الأمم المتحدة، لكنه يتوقف في النهاية على قدرة الأطراف الليبية على التوافق.

خلاصة المبحث الثاني

يتضح من تحليل قرارات مجلس الأمن أن القانون الدولي كان حاضرًا بقوة في الحالة الليبية، لكنه لم يكن منفصلًا عن السياسة الدولية. فقد استخدم مجلس الأمن أدوات قانونية متعددة، منها العقوبات، وحظر السلاح، والإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحماية المدنيين، وإنشاء بعثة أممية. غير أن فعالية هذه الأدوات ظلت محدودة بسبب الانقسام الداخلي، وضعف المؤسسات، وتعارض المصالح الخارجية.

المبحث الثالث: الهجرة غير القانونية والفساد المؤسسي في ليبيا

المطلب الأول: الهجرة غير القانونية كتحدٍ سيادي

أصبحت ليبيا خلال السنوات الأخيرة واحدة من أهم نقاط العبور للهجرة غير القانونية نحو أوروبا. ويرجع ذلك إلى موقعها الجغرافي، واتساع حدودها، وضعف مؤسساتها الأمنية، ووجود شبكات تهريب عابرة للحدود. وقد أشارت منظمة الهجرة الدولية إلى وجود 939,638 مهاجرًا في ليبيا خلال نوفمبر وديسمبر 2025، وهو رقم يعكس حجم الظاهرة وتعقيدها (International Organization for Migration, 2025).

تمثل الهجرة غير القانونية تحديًا سياديًا لأن الدولة ذات السيادة يفترض أن تكون قادرة على ضبط حدودها وتنظيم الدخول والخروج من إقليمها. وعندما تصبح الحدود مجالًا لنشاط شبكات التهريب والجريمة المنظمة، فإن ذلك يكشف ضعف قدرة الدولة على ممارسة سيادتها الفعلية.

المطلب الثاني: البعد القانوني والإنساني للهجرة

لا يمكن التعامل مع الهجرة غير القانونية بوصفها قضية أمنية فقط، لأنها ترتبط أيضًا بحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، ومكافحة الاتجار بالبشر، وحماية الفئات الضعيفة. وقد أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقريرًا مشتركًا عام 2026 أكد استمرار انتهاكات واسعة ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في ليبيا خلال عامي 2024 و2025 (OHCHR & UNSMIL, 2026).

وهذا يبين أن الهجرة في ليبيا ليست مجرد عبور غير قانوني للحدود، بل أزمة مركبة تتداخل فيها الجريمة المنظمة، وضعف الدولة، وحقوق الإنسان، وضغوط العلاقات الدولية. ولذلك فإن أي سياسة فعالة يجب أن تجمع بين ضبط الحدود وحماية الكرامة الإنسانية.

المطلب الثالث: الهجرة والعلاقات الدولية

أثرت الهجرة غير القانونية في علاقات ليبيا مع الاتحاد الأوروبي ودول الجوار. فقد أصبحت ليبيا طرفًا مهمًا في سياسات ضبط الهجرة، وأصبحت محل ضغوط وتعاون وتمويل وتنسيق أمني. غير أن اختزال ليبيا في دور الحارس الحدودي للمتوسط لا يقدم حلًا عادلًا أو مستدامًا. وتشير دراسة Saleh (2026) إلى أهمية دور المؤسسات الحكومية الليبية في مكافحة الهجرة غير القانونية ضمن إطار العلاقات الدولية. وهذا يعني أن معالجة الملف تحتاج إلى مؤسسات ليبية قوية، وتعاون دولي متوازن، وسياسات تنموية في دول المصدر، واحترام حقوق المهاجرين.

المطلب الرابع: الفساد المؤسسي وأثره في بناء الدولة

يمثل الفساد المؤسسي أحد أخطر التحديات التي تواجه ليبيا. فالفساد لا يؤدي فقط إلى إهدار المال العام، بل يضعف ثقة المواطنين في الدولة، ويعرقل التنمية، ويقوض سيادة القانون. وقد أظهرت بيانات منظمة الشفافية الدولية أن ليبيا حصلت على 13 من 100 في مؤشر مدركات الفساد، واحتلت المرتبة 177 من أصل 182 دولة في مؤشر 2025.(Transparency International, 2025)

وتؤكد دراسة غريبي والتريكي (2025) أن السياسة العامة يمكن أن تؤدي دورًا في الحد من الفساد المؤسسي، لكنها تحتاج إلى إرادة سياسية ومؤسسات رقابية فعالة. كما تشير دراسة Al-Daiki و Aldbiab (2026)إلى أن المؤسسات الدستورية تمثل مدخلًا مهمًا لمكافحة الفساد.

المطلب الخامس: العلاقة بين الفساد والهجرة والتدخل الخارجي

توجد علاقة وثيقة بين الفساد والهجرة والتدخل الخارجي. فالفساد يضعف أجهزة الدولة، ويجعل الحدود أقل قدرة على الرقابة، ويسمح بانتشار شبكات التهريب، ويؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات. كما أن الدولة الضعيفة والفاسدة تصبح أكثر عرضة للتدخل الخارجي، لأنها لا تمتلك مؤسسات قادرة على الدفاع عن المصالح الوطنية أو إدارة الموارد بكفاءة.

ومن هنا، فإن مكافحة الفساد ليست قضية إدارية فقط، بل هي شرط أساسي لاستعادة السيادة. كما أن ضبط الهجرة غير القانونية لا يمكن أن ينجح دون مؤسسات نزيهة وقادرة على تنفيذ القانون.

المبحث الرابع: بناء الدولة الليبية بين الإصلاح الداخلي والدعم الدولي

المطلب الأول: بناء الدولة كشرط لاستعادة السيادة

لا يمكن الحديث عن استعادة السيادة الليبية دون الحديث عن بناء الدولة. فالدولة لا تستعيد سيادتها بمجرد الاعتراف الدولي بها، بل من خلال قدرتها على ممارسة وظائفها الأساسية: فرض الأمن، تنفيذ القانون، ضبط الحدود، تقديم الخدمات، إدارة الموارد، وحماية الحقوق.

وتشير دراسة Abdulwahab (2026) إلى أن إعادة بناء الدول بعد النزاعات تتطلب رؤية شاملة لا تقتصر على الترتيبات السياسية، بل تشمل الإصلاح المؤسسي والأمني والقانوني. وهذا ينطبق بوضوح على ليبيا، حيث إن الأزمة ليست أزمة حكومة فقط، بل أزمة دولة ومؤسسات.

المطلب الثاني: الإصلاح الدستوري والمؤسسي

يمثل الإصلاح الدستوري أساسًا لأي تحول سياسي مستقر في ليبيا. فغياب دستور دائم أدى إلى استمرار النزاع حول الشرعية والصلاحيات وشكل النظام السياسي. ولذلك فإن بناء دستور توافقي لا ينبغي أن يكون مجرد عملية قانونية، بل عملية سياسية واجتماعية تشاركية.

ويجب أن يحدد الدستور بوضوح طبيعة النظام السياسي، وتوزيع الصلاحيات بين السلطات، وضمان استقلال القضاء، وتنظيم العلاقة بين المركز والمحليات، وحماية الحقوق والحريات. كما يجب أن يترافق الإصلاح الدستوري مع إصلاح مؤسسي يضمن تنفيذ النصوص على أرض الواقع.

المطلب الثالث: العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

تعد العدالة الانتقالية من أهم أدوات معالجة آثار النزاع والانقسام. فهي تهدف إلى كشف الحقيقة، وجبر الضرر، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، ومنع الإفلات من العقاب، ودعم المصالحة الوطنية. غير أن العدالة الانتقالية لا تنجح إذا تحولت إلى أداة انتقام سياسي، أو إذا غابت عنها الضمانات القانونية.

وفي الحالة الليبية، تحتاج العدالة الانتقالية إلى إطار قانوني متوازن يراعي حقوق الضحايا، ويضمن المحاكمة العادلة، ويدعم المصالحة الاجتماعية. كما يجب أن ترتبط العدالة الانتقالية بإعادة بناء القضاء وتوحيد المؤسسات الأمنية.

المطلب الرابع: حدود الدعم الدولي

يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم دعمًا مهمًا لليبيا، سواء من خلال الوساطة، أو الدعم الفني، أو مراقبة حقوق الإنسان، أو دعم المؤسسات، أو مكافحة الهجرة غير القانونية والجريمة المنظمة. غير أن هذا الدعم يجب أن يحترم السيادة الليبية، وألا يتحول إلى وصاية سياسية.

وقد أشار تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الصادر في أبريل 2026 إلى استمرار متابعة الأمم المتحدة للتطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، وهو ما يؤكد استمرار الدور الدولي في دعم المسار السياسي-(United Nations Secretary General, 2026).لكن فاعلية هذا الدور تظل مشروطة بوجود توافق داخلي ليبي.

التحليل والمناقشة

تكشف الدراسة أن التحولات القانونية والسياسية في ليبيا لا يمكن تفسيرها من خلال عامل واحد. فالواقع الليبي نتاج تفاعل معقد بين ضعف الدولة داخليًا، وتدخل الفاعلين خارجيًا، وتحديات الهجرة والفساد، ومحدودية فعالية القانون الدولي في ظل انقسام المؤسسات.

من منظور الواقعية، يمكن القول إن الأزمة الليبية تحولت إلى ساحة تنافس بين مصالح إقليمية ودولية، وأن التدخلات الخارجية لم تكن دائمًا منفصلة عن اعتبارات الطاقة والأمن والنفوذ والهجرة. ومن منظور الليبرالية، يظهر أن المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن حاولت إدارة الأزمة، لكنها واجهت حدودًا عملية بسبب ضعف التوافق الداخلي وتعارض مصالح الدول. أما من منظور البنائية، فإن الأزمة الليبية تعكس أيضًا أزمة هوية وشرعية وثقة، إذ لم تتمكن الأطراف السياسية من بناء سردية وطنية جامعة حول الدولة ومؤسساتها.

ويبين التحليل أن السيادة الليبية قائمة قانونيًا، لكنها ضعيفة فعليًا. وهذا الضعف لا يعود فقط إلى التدخل الخارجي، بل كذلك إلى الانقسام الداخلي والفساد وضعف المؤسسات. فالسيادة ليست مجرد مبدأ في القانون الدولي، بل قدرة عملية على الحكم وتنفيذ القانون وحماية الحدود وإدارة الموارد.

كما أن التدخل الدولي في ليبيا حمل طابعًا مزدوجًا. فمن جهة، وفر إطارًا قانونيًا لحماية المدنيين ودعم العملية السياسية. ومن جهة أخرى، أسهم في تدويل الأزمة وإضعاف القرار الوطني عندما لم يترافق مع خطة فعالة لبناء الدولة. ولذلك فإن المشكلة لا تكمن في وجود دعم دولي، بل في طبيعة هذا الدعم ومدى احترامه للأولويات الوطنية الليبية.

أما الهجرة غير القانونية، فهي نتيجة مباشرة لضعف الدولة، لكنها أصبحت أيضًا سببًا في زيادة الضغوط الدولية على ليبيا. فليبيا تجد نفسها بين مطالب حماية حدودها، والالتزام بحقوق الإنسان، والتعامل مع شبكات تهريب عابرة للحدود، والضغوط الأوروبية. وهذا الوضع يتطلب سياسة وطنية شاملة لا تقتصر على الأمن، بل تشمل القانون والتنمية والتعاون الدولي.

وفيما يتعلق بالفساد، تؤكد الدراسة أن الفساد المؤسسي يمثل أحد أخطر معوقات بناء الدولة. فهو يضعف الشرعية، ويعطل التنمية، ويقوض سيادة القانون، ويجعل الدولة أكثر هشاشة أمام التدخل الخارجي. ولذلك فإن مكافحة الفساد يجب أن تكون جزءًا من مشروع بناء الدولة، لا مجرد إجراء إداري منفصل.

جدول 1.الربط بين المشكلة والنتائج والتوصيات

أبعاد مشكلة البحث	النتائج المرتبطة بها	التوصيات المقترحة
ضعف السيادة الفعلية للدولة الليبية	السيادة قائمة قانونيًا لكنها ضعيفة عمليًا بسبب الانقسام وضعف المؤسسات	توحيد المؤسسات السياسية والأمنية تحت سلطة شرعية واحدة
تعدد التدخلات الخارجية	التدخل الخارجي أسهم في تعقيد مسار التسوية وإضعاف القرار الوطني	ضبط التدخل الدولي ضمن إطار قانوني يحترم السيادة
غياب دستور دائم	استمرار أزمة الشرعية والصلاحيات	الإسراع في إنجاز إطار دستوري توافقي
انتشار الفساد المؤسسي	الفساد أضعف الثقة في الدولة وعرقل بناء المؤسسات	إنشاء آليات رقابية مستقلة وتفعيل المحاسبة
ضعف ضبط الحدود	الهجرة غير القانونية أصبحت تحديًا سياديًا وأمنيًا وإنسانيًا	وضع استراتيجية وطنية للهجرة تجمع بين الأمن وحقوق الإنسان
ضعف القضاء والرقابة	الإفلات من العقاب ساعد على استمرار الفساد والانتهاكات	دعم استقلال القضاء وتطوير أجهزة الرقابة
استمرار الانقسام السياسي	الانقسام يعطل بناء الدولة ويضعف الشرعية	دعم المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية
تضارب المصالح الدولية	الدور الدولي لم ينجح وحده في إنتاج تسوية مستقرة	جعل الدعم الدولي مساعدًا للحل الوطني لا بديلًا عنه
انتشار الفاعلين المسلحين	الدولة لا تحتكر استخدام القوة	دمج المؤسسات الأمنية والعسكرية ضمن إطار قانوني موحد
ضعف السياسات العامة	القوانين لا تكون فعالة دون مؤسسات قادرة على تنفيذها	ربط الإصلاح القانوني بإصلاح سياسي وإداري شامل

النتائج

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1. إن الأزمة الليبية بعد عام 2011 تمثل حالة مركبة تجمع بين أزمة سياسية داخلية وتدخلات دولية وإقليمية وتحديات قانونية وأمنية.
2. السيادة الليبية ما تزال قائمة من الناحية القانونية، لكنها تعاني ضعفًا فعليًا بسبب الانقسام السياسي والمؤسسي.
3. التدخل الدولي في ليبيا كشف عن التوتر بين مبدأ حماية المدنيين ومبدأ احترام السيادة.
4. قرارات مجلس الأمن أدت دورًا محوريًا في تدويل الأزمة الليبية، لكنها لم تكن كافية لبناء الاستقرار.
5. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تمثل إطارًا مهمًا للمساعدة الدولية، لكن نجاحها يتوقف على التوافق الداخلي.
6. الهجرة غير القانونية في ليبيا ليست قضية أمنية فقط، بل قضية قانونية وإنسانية وسيادية.
7. الفساد المؤسسي يمثل أحد أبرز معوقات بناء الدولة واستعادة السيادة.
8. ضعف المؤسسات الدستورية والقضائية والرقابية أسهم في تعميق أزمة الشرعية والحوكمة.
9. لا يمكن معالجة الهجرة غير القانونية دون مكافحة الفساد وتقوية مؤسسات الدولة.
10. بناء الدولة في ليبيا يحتاج إلى إصلاح دستوري ومؤسسي وأمني وقضائي متزامن.
11. القانون الدولي يمكن أن يدعم الاستقرار في ليبيا، لكنه لا يستطيع أن يكون بديلًا عن الإرادة الوطنية.
12. الأزمة الليبية تؤكد أن السيادة في العصر الحديث لم تعد مجرد اعتراف دولي، بل قدرة فعلية على ممارسة وظائف الدولة.

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة، يوصي البحث بما يأتي:

1. الإسراع في إنجاز دستور توافقي يحدد شكل الدولة ونظام الحكم ويوزع الصلاحيات بوضوح.
2. توحيد المؤسسات التنفيذية والتشريعية والرقابية بما يمنع ازدواجية السلطة.
3. دعم استقلال القضاء وتمكينه من مكافحة الفساد والانتهاكات دون تدخل سياسي.

4. إنشاء آليات رقابية مستقلة لمتابعة المال العام ومكافحة تضارب المصالح.
5. وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد تشمل التشريع، والرقابة، والشفافية، والتوعية.
6. توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية تحت سلطة مدنية شرعية.
7. تطوير سياسة وطنية للهجرة غير القانونية تجمع بين حماية الحدود واحترام حقوق الإنسان.
8. تعزيز التعاون مع دول الجوار والاتحاد الأوروبي في ملف الهجرة على أساس المسؤولية المشتركة.
9. ضبط الدعم الدولي بحيث يكون مساعدًا للحل الليبي لا بديلًا عنه.
10. تفعيل برامج العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وفق ضمانات قانونية.
11. تعزيز دور الجامعات ومراكز البحوث في دراسة السيادة والهجرة والفساد وبناء الدولة.
12. تطوير التشريعات المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والجرائم الإلكترونية.
13. ربط الإصلاح القانوني بالإصلاح السياسي والمؤسسي، لأن القانون لا يكون فعالًا في ظل مؤسسات منقسمة.
14. دعم الشفافية في إدارة الموارد النفطية والمالية باعتبارها عنصرًا أساسيًا في استعادة الثقة.
15. تشجيع الدراسات المقارنة حول تجارب الدول الخارجة من النزاعات للاستفادة منها في الحالة الليبية.

الخاتمة

خلص البحث إلى أن التحولات القانونية والسياسية في ليبيا تمثل حالة معقدة لتداخل القانون الدولي بالعلاقات الدولية وبناء الدولة. فقد أظهرت الأزمة الليبية أن السيادة لا تكفي أن تكون مبدأ قانونيًا معترفًا به، بل يجب أن تتحول إلى قدرة عملية على الحكم وتنفيذ القانون وضبط الحدود وحماية الحقوق ومكافحة الفساد.

كما بيّن البحث أن التدخل الدولي في ليبيا حمل طابعًا مزدوجًا؛ فقد استند في بعض مراحله إلى حماية المدنيين ودعم العملية السياسية، لكنه في الوقت نفسه أسهم في تدويل الأزمة وتعقيد مسارها عندما لم يقترن ببناء مؤسسات وطنية قوية. وهذا يؤكد أن القانون الدولي يمكن أن يدعم الدولة، لكنه لا يستطيع أن يبنيها من الخارج إذا غابت الإرادة الوطنية والمؤسسات الفعالة.

وأوضحت الدراسة أن الهجرة غير القانونية والفساد المؤسسي ليسا قضيتين منفصلتين، بل هما من أبرز نتائج ضعف الدولة، وفي الوقت نفسه من العوامل التي تزيد ضعفها. فالهجرة تكشف عجز الدولة عن ضبط حدودها، والفساد يكشف عجزها عن إدارة مواردها ومؤسساتها بنزاهة وفعالية.

ومن ثم، فإن مستقبل ليبيا يرتبط بقدرتها على بناء دولة قانون ومؤسسات، وإنجاز توافق دستوري، وتوحيد السلطة، ومكافحة الفساد، وضبط الحدود، وإدارة علاقاتها الدولية من موقع السيادة لا من موقع الانقسام. ويبقى هذا الموضوع مفتوحًا لدراسات مستقبلية أكثر تخصصًا، خاصة في مجالات العدالة الانتقالية، ودور مجلس الأمن، والهجرة، والفساد، وبناء الدولة في ليبيا.

قائمة المراجع

Abdulwahab, M. S. Z. (2026). Strategies for rebuilding states after internal conflicts. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 450–464.

Abujarada, A. K. A. (2026). Gas discoveries in the Eastern Mediterranean and the reshaping of international alliances toward the Libyan crisis. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 41–56.

Al-Daiki, N. M., & Aldbiab, M. A. (2026). The role of Libyan constitutional institutions in combating corruption. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 84–97.

Al-Doufani, N. A. A. (2026). Legal, security, and judicial confrontation against cyber terrorism: Libya as a model. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 534–546.

Al-Hudairi, R. H. A. (2026). The selectivity of the United Nations Security Council in dealing with humanitarian crises: Gaza as a model. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 518–533.

Al-Mihdawi, S. S., & Dakhil, F. A. (2026). The legal regulation of freedom of movement: A study on the foundations and protection mechanism. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 442–463.

Bakr, Z. J. M. A. (2026). Humanitarian international intervention between legitimacy of protection and violation of sovereignty in contemporary international law. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 224–237.

Daboub, M. A. (2025). Characteristics of the second generation of illegal immigration and demographic changes in North Africa. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 890–901.

Elelam, M. M. (2025). The United Nations and international crisis management: The dialectic of balance between the principle of non-intervention and humanitarian intervention. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 720–730.

Embarak, O. A. O. (2025). المخالفة الدستورية في النظام القانوني الليبي: دراسة تحليلية مقارنة. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 539–554.

Karkub, T. A. (2026). The legal structure of cybercrime: A comparative study between Libyan Law No. (5) of 2022 and Egyptian Law No. (175) of 2018. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 66–83.
Mohamed, S. M. A. (2026). The temporal scope of the International Criminal Court's jurisdiction in the Libyan situation. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 851–870.
Naser, M. A. Y. (2025). الدور والموقف الجزائري من الأزمة الليبية: دراسة تحليلية. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 744–752.
Saleh, A. M. M. (2026). The role of Libyan governmental institutions in combating illegal migration within the framework of international relations. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 372–388.
الأزرق، م. إ. م. (2025). هل يعيق الفساد النمو الاقتصادي؟ تحليل باستخدام نماذج البيانات اللوحية لدول شمال أفريقيا. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 117–135.
غريبي، ع. م. م.، والتريكي، ف. ا. (2025). أثر السياسة العامة في الحد من ظاهرة الفساد المؤسساتي في ليبيا. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 64–79.

كتب عربية

أبو هيف، ع. ص. (د.ت). *القانون الدولي العام*. منشأة المعارف.
الكيالي، ع. ا. (1990). *موسوعة السياسة*. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
المجذوب، م. (د.ت). *الوسيط في القانون الدولي العام*. منشورات الحلبي الحقوقية.
مقلد، إ. ص. (د.ت). *العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع*. المكتبة الأكاديمية.
غالي، ب. ب. (د.ت). *التنظيم الدولي*. دار النهضة العربية.

كتب أجنبية

Baylis, J., Smith, S., & Owens, P. (Eds.). (2020). *The globalization of world politics: An introduction to international relations* (8th ed.). Oxford University Press.
Bellamy, A. J. (2009). *Responsibility to protect: The global effort to end mass atrocities*. Polity Press.
Bull, H. (1977). *The anarchical society: A study of order in world politics*. Columbia University Press.
Cassese, A. (2005). *International law* (2nd ed.). Oxford University Press.
Finnemore, M. (1996). *National interests in international society*. Cornell University Press.
Keohane, R. O. (1984). *After hegemony: Cooperation and discord in the world political economy*. Princeton University Press.
Krasner, S. D. (1999). *Sovereignty: Organized hypocrisy*. Princeton University Press.
Morgenthau, H. J. (2006). *Politics among nations: The struggle for power and peace* (7th ed.). McGraw-Hill.
Nye, J. S. (2004). *Soft power: The means to success in world politics*. PublicAffairs.
Shaw, M. N. (2017). *International law* (8th ed.). Cambridge University Press.
Waltz, K. N. (1979). *Theory of international politics*. Addison-Wesley.
Wendt, A. (1999). *Social theory of international politics*. Cambridge University Press.

قرارات ووثائق دولية

United Nations. (1945). *Charter of the United Nations*.
United Nations Security Council. (2011a). *Resolution 1970 (2011), S/RES/1970*. United Nations.
United Nations Security Council. (2011b). *Resolution 1973 (2011), S/RES/1973*. United Nations.
United Nations Security Council. (2011c). *Resolution 2009 (2011), S/RES/2009*. United Nations.
United Nations Security Council. (2015). *Resolution 2259 (2015), S/RES/2259*. United Nations.
United Nations Security Council. (2021). *Resolution 2570 (2021), S/RES/2570*. United Nations.
United Nations Security Council. (2023). *Resolution 2702 (2023), S/RES/2702*. United Nations.
United Nations Security Council. (2025). *Resolution 2796 (2025), S/RES/2796*. United Nations.
United Nations Secretary-General. (2026). *United Nations Support Mission in Libya: Report of the Secretary-General, S/2026/281*. United Nations.

تقارير ومنظمات دولية

International Organization for Migration. (2025). *Libya migrant report 60: November–December 2025*. IOM Displacement Tracking Matrix.
Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, & United Nations Support Mission in Libya. (2026). *Business as usual: Human rights violations and abuses against migrants, asylum seekers and refugees in Libya*. United Nations.

Transparency International. (2025). *Corruption Perceptions Index 2025: Libya country profile*. Transparency International.
United Nations Office on Drugs and Crime. (2000). *United Nations Convention against Transnational Organized Crime*. United Nations.
United Nations Office on Drugs and Crime. (2003). *United Nations Convention against Corruption*. United Nations.
United Nations High Commissioner for Refugees. (1951). *Convention relating to the status of refugees*. United Nations.
United Nations High Commissioner for Refugees. (1967). *Protocol relating to the status of refugees*. United Nations.

تشريعات ووثائق ليبية

ليبيا .(2011) .*الإعلان الدستوري الليبي*.
ليبيا .(2022) .*القانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية*.
ليبيا. (د.ت) .*التشريعات الوطنية ذات الصلة بمكافحة الفساد والهجرة غير القانونية*.